حرب تشرين الاول (اكتوبر)، بسبب التباين بين مواقف فصائل المنظمة من جهود التسوية السلمية ومؤتمر جنيف، استطاعت الجبهة الوطنية الفلسطينية ان تعبىء أوساطاً شعبية أوسع، في الضفة والقطاع، في أعمال المقاومة المدنية. فاعتباراً من نيسان (ابريل) ١٩٧٤، وهو الشهر الذي أُصدر فيه أول عدد من صحيفة الجبهة السرية «فلسطين»، بدأت مكبّرات الصوت في الجوامع تهتف باسم منظمة التحرير الفلسطينية وتدعو العمّال الفلسطينيين الى التوقّف عن العمل في المصانع، والمزارع، الاسرائيلية، والى مقاومة سلطات الاحتلال، وراح الشبان يرفعون علم فلسطين فوق مباني المدارس، ممّا دفع قوات الاحتلال الى حظر الحركة، ليلاً، بين المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ واسرائيل عبر «الخط الاخضر»، وتشديد اجراءات المراقبة وأعمال القمع التي جوبهت بانتفاضة شعبية تفجّرت في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، واستمرت عشرة أيام، شجّع عليها، أيضاً، الانتصار السياسي الذي أحرزته منظمة التحرير الفلسطينية بادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بنداً مستقلاً لأول مرة منذ ربع قرن، ودعوة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في دورة المنظمة الدولية. فقد تحدّى الفلسطينيون اجراءات الأمن الصارمة وخرجوا في تظاهرات مدوّية هتفت لمنظمة التحرير، ولزعيمها، ورجموا قوات الامن الاسرائيلية بالحجارة، واقتحموا مركزاً للشركة في مخيم قلنديا، شمال القدس، ودفعوا ضريبة الدم «شهيدين في جنين ونابلس و١٤ جريحاً في قلنديا»[٤٨]. كانت الانتفاضة تلك خطرة الى درجة ان الردّ الاسرائيلي عليها كان «صاعقاً وعنيفاً»، حسب تعبير الصحفي الفرنسي اريك رولو[٤٩]؛ ذلك ان سلطات الاحتلال اعتقلت عدداً كبيراً من السكان، وحكمت عليهم امّا بالسجن، أو بالغرامة المالية، وأبعدت عدداً منهم، وأغلقت المدارس، وطبّقت اسلوب العقاب الاقتصادي بحظر تصدير المنتجات الفلسطينية الى الاردن.

كانت الانتفاضة تلك، في المقام الاول، دليلاً على قوة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهو ما كان أشار اليه، قبيل اندلاع الانتفاضة، الكاتب في صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، يهودا ليطاني، الذي كتب، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤: «لو أُجري، في هذه الايام، استفتاء بين سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية بالنسبة الى مستقبلهم السياسي، وكان عليهم الاختيار بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن، فممّا لا شك فيه ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت ستحظى بأكثرية حاسمة»[٥٠].

لم تخفّف حرب تشرين الاول (اكتوبر)، والتضامن العربي المستعاد خلالها، من حدّة الصراع الفلسطيني ـ العربي، الّا لأمد قصير. فالتوجّه نحو التسوية السلمية، الذي انطلق حال توقّف الحرب، أرهق كاهل العلاقات الفلسطينية ـ العربية بأعباء جديدة. بيد ان الأمر لم ينطو، هذه المرة، على أية مواجهة عسكرية، حتى في لبنان الذي أبدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حرصاً قوياً على التعاون مع حكومته لضبط النشاط الفدائي عبر أراضيه، دفعاً لتذرّع اسرائيل بهذا النشاط، لتبرير اعتداءاتها العسكرية على لبنان، والقوى اليمينية اللبنانية لتسويغ اتجاهها نحو تسليح نفسها والتهديد بتفجير حرب أهلية. ولم يحقق التكتيك الفلسطيني غايته، لأن أدنى ما كانت اسرائيل والقوى اليمينية اللبنانية تريده هو ان يركب الفدائيون البحر بعيداً من لبنان ومن الحدود اللبنانية الجنوبية.

عزّزت نتائج الحرب، ومعطيات فترة الهدنة، وبينها الجولات المكوكية لوزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، لدى حركة المقاومة الفلسطينية الادراك بأن عدداً من الحكومات العربية عاقد العزم على اجراء مساومة مع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، ولا تلبّي مطالب منظمة التحرير الفلسطينية، بل وتتجاوز المنظمة التي اعترفت بها الدول العربية